الشورى والديمقراطية

في إيديولوجية حزب الشورى والاستقلال

(فترة الحماية)

* محمد معروف الدفالي

نقصد هنا الفلسفة النظرية، التي أطر بها محمد بن الحسن الوزاني حزبه، بعد الحرب العالمية الثانية، والبرنامج العام الذي سطر له. من يتمعن في هذه الفلسفة، وهذا البرنامج العام، يلاحظ كيف تحكم فيهما سؤال الأولوية في ظل الواقع المغربي، بمعنى هل تكون الأولوية في النضال لمواجهة الاستعمار، وطرده لاستعادة حالة الاستقلال؟ أم تكون للقضاء على الأسباب التي أنتجت الضعف والاستعمار معا؟. كما يلاحظ كيف حاول الوزاني تطعيم ميوله الليبرالية ببعض التراث السياسي الإسلامي.

الديمقراطية والاستقلال

كان أنصار علال الفاسي، قد اختاروا أولوية التصدي لنظام الحماية، لما أحيوا تنظيمهم السياسي أواخر سنة 1943. فقد حددوا ذلك النظام تناقضا أساسيا، وجعلوا غيره من التناقضات تناقضات ومشاكل ثانوية، يمكن معالجتها بعد إنهاء نظام الحماية. هكذا أطلقوا على حزبهم اسم "حزب الاستقلال"، بما تتضمنه التسمية من برنامج عام.

أما محمد بن الحسن الوزاني، فبعد عودته من المنفى بفكرة إحياء وتجديد حزبه، اختار له اسما باللغة الفرنسية هو: " LE PARTI DEMOCRATE DE L'INDEPENDANCE". وهو ما يمكن ترجمته باسم "حزب الاستقلال والديموقراطية"،أو "الحزب الديموقراطي للاستقلال"(أو من أجل الاستقلال)، وما عربه الوزاني تحت اسم "حزب الشورى والاستقلال". محيلا باستعمال كلمة "الشورى"، على الهوية الإسلامية للحزب، وموظفا إياها مقابلا لكلمة "الديموقراطية".

وتعكس هذه التسمية المزدوجة، أولويات الحزب وبرنامجه العام. فهو حزب حدد وجهته في السعي نحو غايتين، "الشورى"، و "الاستقلال"، وهما غايتان رأى الوزاني أنهما "مظهران، بل ركنان

---

* أستاذ باحث من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – عين الشق– الدار البيضاء

عظيمان تقوم عليهما قضية المغرب الكبرى"(1). واختيار غايتين أو هدفين للنضال من أجلهما، نابع من رؤية لا تحدد المشكلة المغربية في قضية واحدة، أي العلاقة مع الاستعمار، -كما فعل ذلك حزب الاستقلال- بل توزعها إلى قضيتين، وهو ما دققه الوزاني بالقول:"إن القضية المغربية تضع على البساط مشكلتين اثنتين، إحداهما داخلية، والأخرى خارجية. فالداخلية تقوم بين الحاكم والمحكوم، والشعب والدولة، ومنشؤها الاستبداد، والحكم المطلق(...)"(2). والثانية خارجية "مع الأجنبي المحتل"(3). فالمشكل الداخلي، لا يمكن حله أو علاجه، -كما يقول الوزاني- إلا بتكريس "الحرية، والحكم النيابي، وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى، وفي اصطلاح السياسة الحديثة الديموقراطية والدستور"، والمشكل الخارجي حله "يتم على أساس، الانفصال أو التحالف طوعا واختيارا"(4). غير أن الوزان يتخلى بسرعة عن الشق الثاني من حل المشكلة الخارجية، وأصبح لا يرى حلا للمشكلة في "غير تحرير البلاد، وإرجاع سيادتها واستقلالها"(5).

لقد حدد الوزاني من هذا المنظور أعداء حزبه، في عدوين هما الاستبداد والاحتلال. وعليه، كانت المعركة التي وجب أن يخوضها الحزب، معركتين، إحداهما من أجل "الشورى"، والأخرى من أجل "الاستقلال"، وهو ما حدده الوزاني لحزبه، "إسما وعنوانا، ومبدأ وشعارا، وغاية ووسيلة، وهدفا ومنهجا، دعوة وجهادا"(6).

آمن الوزاني بأن "الاستقلال أداة لا بد منها لبناء صرح شعب جديد"، وشرح الأمر بكون الشعب المحتل، لا يمكن أن يهيئ المجتمع الصالح لجيل جديد، بسبب انعدام الكيان السياسي، وفقدان مقاليد التصرف(7). إلا انه آمن كذلك، بأن الاستقلال وحده عاجز عن تحقيق سعادة الشعب ورفاهيته، نظرا لما يكمن وراء خروج الاستعمار من احتمال وقوع البلد تحت تسلط شخص أو حفنة من أهله. وقد صنف هذا النوع من الاستقلال -في حالة وروده- بأنه "استقلال زائف لا يرفع الشعب من مستواه، ولا يجعله يشعر بالحرية"(8).

ومن هذا المنطلق وجه الوزاني نقدا لمن اعتقدوا بأسبقية الكفاح من أجل الاستقلال على كفاح آخر، وجعلوا الاستقلال وحده، غاية كل كفاح، مستندا إلى محنة شعوب عانت بعد الاستقلال من محن استقلال حكامها بشؤونها، ومن غياب نخبة تقود الكفاح من أجل الديموقراطية، مثلما قادت الكفاح من أجل الاستقلال السياسي(9).

أما البديل -في رأيه- فهو الكفاح في واجهتين، واجهة الشورى، وواجهة الاستقلال، دون الاقتصار على أحدهما لأنهما لا ينفصلان، ولا تحل القضية المغربية إلا على أساسهما(10).

كان هذا الاختيار، أولوية، إلا أن الطبيعة المزدوجة لهذه الأولوية تطرح سؤال، لمن الأولوية؟ أهي للشورى أم الاستقلال؟. إذا أخذنا الترتيب الذي وردت به المهمتان في اسم الحزب، نرى أن

الأولوية هي للشورى(11)، لكن إذا اطلعنا على تصريحات وتفسيرات مؤسس الحزب، نلاحظ كيف أن الأمر، لا يقصد أي ترتيب أو أسبقية، ففي تصوره "الشورى والاستقلال، صنوان، لا بد من تحقيقهما معا، لأنهما حق الشعب. فكما أن من حق الشعب أن يكون حرا من التدخل الأجنبي، فمن حقه أيضا أن يكون حرا في إعداد كيانه الداخلي". وبهذا التصور فسر أسباب حرصه "على تقرير مبدأ الشورى، بجانب الاستقلال". واعتقاده بأن "كلاهما لا يصلح وحده"(12). وفسر أسباب المطالبة بهما معا، والعمل لنيلهما معا(13)، وأسباب خوض معركتهما في وقت واحد (14).

إن النضال من أجل الاستقلال وحده، بمعنى تحرير أرض الوطن من الاحتلال الأجنبي، لا يكفي –في رأي الوزاني– لأنه لا ينتج استقلالا حقيقيا. لهذا، كان يرى وجوب دعم ذلك الاستقلال، بجعل "الشعب المغربي في الداخل مالكا لسيادته، قائما على تدبير شؤونه الخاصة"، وفي هذا الإطار تحضر بقوة، هواجس، ومخاوف الوزاني من استقلال "لن يعمل أكثر من إبدال عناصر الطغيان"(15)، وحرصه على المناداة ب "تحرير المغرب، وتنظيمه نظاما ديموقراطيا، صحيحا"(16).

لم يكن الوزاني يرى في مبدأي الشورى و الاستقلال "غير وسيلتين لتحقيق سعادة الشعب ورفاهيته"(17). لهذا وجه المطالبة بالاستقلال نحو أن تكون "في دائرة الحرية والديموقراطية"، والنضال لتحرير الوطن، بتحرير الفرد والأمة من كل سيطرة واستبداد واستعباد(18). وكان واعيا بأن الكفاح من أجل الديموقراطية لا يقل تضحيات ومتاعب عن الكفاح من أجل الاستقلال(19).

هل كان الوزاني يهدف من خلال بناء تصوره، إلى التخلص من استبداد نظام الحماية، ومن احتلال نظام الحماية؟. لو كان الأمر كذلك لكانت المناداة بالاستقلال وحده كافية. لهذا فإن الأمر يتعلق – على ما يبدو– بالمستقبل، أي بمغرب ما بعد الحماية، كما كان يريده الوزاني، مغربا حرا ديموقراطيا. ولعل الهواجس والمخاوف التي ما فتئ الوزاني يطرحها إزاء ذلك المستقبل، وإيمانه باستناد معاهدة الحماية إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء، التي تضمن استقلال المغرب، ترجح أن الوزاني، كان يهدف إلى تربية وتنشئة المغاربة على النظام الديموقراطي، حتى يمكنهم التصرف في استقلالهم الآت لا محالة، تصرفا عقلانيا، لا يعرضه للعبث، ولا يسقطهم تحت سلطة نظام غير ديموقراطي، يعيد تجربة نظام الحماية بصورة أنكى وأمر.

لقد ربط حزب الشورى والاستقلال، –في رأي قيادييه– بين الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، وبين "كفاح آخر لا يقل ضراوة، لإقامة نظام ديموقراطي ليبرالي، يستفيد منه الشعب أجمع"(20)، وكان هدفه من وراء ذلك توجيه "كفاح الشعب في جهة استقلال ديموقراطي ينتزع السيادة من قبضة الحماية، التي كانت مستمرئة استمراء حكم الباشوات والقواد الإقطاعي"، كما كان سعيه "إلى أن يعي الشعب هذه الحقيقة عن طريق تجذيرها في ضمير الرأي العام الذي يصبح بوعيها أقدر على الكفاح وأقوى تحملا

لتضحياته". فقد كان من الأهداف الرئيسية للحزب العمل على أن يعكس فلسفة الحكم، بما يصبح معه الرأي العام مصدر الحكم والسلطة، لا متحملا عنف الحاكمين وظلمهم، أو مسايرا لتوجيهاتهم، دون وعي ومبادرة أو ابتكار(21).

إن هذا الربط، وهذه الأهداف، هي التي جعلت الوزاني، يؤسس حزبه على أساس برنامج سياسي فلسفي يقوم على أركان الديموقراطية، أو الشورى، والدستور، وتحرير المواطن استنادا إلى تأمين حقوق الإنسان، والمساواة بين أفراد المجتمع، بما فيها المساواة بين الرجال والنساء.

الشورى والديموقراطية

صنف الوزاني نظام الشورى(22)، في اللغة السياسية، "نظاما استشاريا حقيقيا خاصا بالإسلام"(23)، وربط بينه وبين الفكرة السياسية، والتجربة الديموقراطية للإنسان عبر العصور، حيث صنفه من التراث السياسي التاريخي للإنسانية، ورأى ضرورة درسه وشرحه "كقاعدة للحكم، ومفهوم أصيل للسلطة الديموقراطية في الإسلام"(24).

فعلى غرار بعض التقاليد السياسية الإسلامية المعاصرة، ربط الوزاني بين الشورى والديموقراطية، فتحدث عن"... الحكم الديمقراطي الدستوري، الذي يعبر عنه في العربية الإسلامية بالشورى"(25)، وعن "الحرية والحكم النيابي، وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى، وفي اصطلاح السياسة الحديثة الديموقراطية والدستور"(26). ومن هذه المقاربة صنف "حكم الشورى"، بأنه "الحكم الصالح على الإطلاق" (27). ولتوضيح هذا الأمر، اعتبر الوزاني، الشورى في مادة التشاور واجبا مفروضا على كل مسلم، مواطنا كان أم حاكما(28)، وأكد على اعتماد الشورى في الرأي، وعلى تعريف أصحاب الشورى، بأنهم "ذوو الرأي في الأمة"(29)، وأنهم المحملون بواجب القيام بصلاحياتهم "في إطار تفاهم متبادل وتعاون خالص، بين مواطنين وحكام، عاملين جميعا للصالح العام، الذي يجب أن يكون لهم مرشدا، وغاية، بصفة دائمة"(30).

أما على صعيد الدستور، فقد اعتبره الوزاني، "المصدر الذي تنبثق منه السلطة التنفيذية"، ورأى تجليات ذلك في عملية البيعة، التي عرفها بأنها "طريق تعيين رئيس السلطة التنفيذية، أو الخليفة، بانتخاب من أهل الرأي والشخصيات المتميزة بعملها ومزاياها وسمعتها، وهم الذين يدعون أهل الحل والعقد"(31). ومن خلال تجليات الشورى، عبر البيعة، خلص الوزاني، إلى أن نظام الشورى، ناتج "عن سيادة الشعب كما جاءت في الإسلام، الذي أقامها دعامة للسلطة السياسية"(32). كما استخلص من مجموع تعاريفه لمفهوم الشورى، أنها نظام يقوم "على قاعدتي كل ديموقراطية (...): الاختيار، والمراقبة للسلطات العمومية"(33).

يفسر الوزاني، دعوته لتبني نظام شوري، من خلال اعتباره ذلك النظام "هو الحكم الصالح على الإطلاق"، ومن خلال نص القرآن والسنة، على مبدأ الشورى(34) وكذا من خلال شمولية الشورى – نظريا وعمليا– كلا من الحياة الفردية، والحياة الجماعية، وأساسيتها في ذلك، فلأجل ذلك كان يرى وجوب أن تغلب الشورى، بالنسبة لكل مسلم، "في سيرته الخاصة، وفي عمله الجماعي"(35)، بما يمكن أن تعنيه هذه الدعوة، من نشبث بمبدأ الشورى، ومن رغبة في استقطاب الأنصار للحزب الذي يحمل هذا الاسم ضمن عنوانه. وعلى الرغم من حرص الوزاني، باستمرار، على ذكر مفهوم الشورى، مرادفا لمفهوم الديموقراطية، فإن الأمر لم يكن عنده بإطلاق، حيث تحكمت النسبية، في ذلك الترادف. ولعل المنحى العمومي المقصود من طرفه هو الذي جعله يحرص على الإيحاء بنقط التقاء المفهومين، دون التركيز على نقط الاختلاف بينهما. فقد لا حظنا كيف ركز على رفض الشورى –مثل الديموقراطية– للانفراد بالحكم، والاستبداد والتعسف، وكيف أنها تركز على إشراك الحاكم والمحكوم في مسؤولية الحكم. وهي نقط التقاء، سعى إلى تعميقها بالدفاع عن نفي صفة التيوقراطية عن السلطة في الإسلام. فقد استنتج من التاريخ أن النظام الإسلامي في عهد الرسول، لم يكن مؤسسة مفروضة من السماء، ولا مؤسسة فوق النقد، ليقرر عدم صفتها التيوقراطية، ويصفها مؤسسة إنسانية كانت معرضة للأخطاء، مثل ما كانت معرضة للنقد من طرف المسلمين(36). ومثل ذلك دافع عن السلطة في عهد الخلافة، استنادا إلى قيامها على البيعة، التي اعتبرها ضربا من الاستفتاء الشعبي، وعقدا بين الحاكم والمحكوم، يفرض على الحاكم الالتزام بمعاملة المسلمين، بسياسة تحقق العدالة، والمساواة بين الجميع دون أي تمييز، وينذر نفسه على الدوام لمصالح الأمة، مقابل السمع والطاعة والنصيحة والمساندة للسلطات العامة(37)،

وتوصل إلى أن "الخلافة "ليست مؤسسة مقدسة"(38). ومن خلال هذه القراءة، اعتبر الوزاني كل من يعتقد بأن الحكومة الإسلامية، في عهد الرسول، وعهد الخلفاء الراشدين، كانت حكومة تيوقراطية، مخطئا ومضلا. وأرجع خطأه ذاك إلى سؤ فهمه سياق ما كان يرد في خطب الخلفاء الأولين ورسائلهم، من ذكر اسم الله، وأوامره، وفروض طاعته. فمثل هذه الأمور، تعود –كما قال الوزاني– إلى ورع الخلفاء والرعيل الأول من المسلمين، وليس إلى تصور تيوقراطي للحكم، كما اعتقد البعض ذلك، وبنى عليه، أن الحكومة في الإسلام كانت –وما زالت– أمرا مقضيا من السماء(39). واعتمادا على هذا المنظور نفى على الإسلام، دور المعرقل لبناء الديموقراطية في العالم الإسلامي، وأرجع أسباب عدم تملك البلاد الإسلامية، أنظمة ديموقراطية، إما إلى الاستعمار، من خلال مثال افريقيا الشمالية، أو ما سماه "احتمالات ذات طابع اجتماعي"من خلال مثال "العربية السعودية"(40). بل إن المغرب –كما قال الوزاني– لم يقع ضحية الاحتلال سنة 1912، إلا بسبب غياب الديموقراطية، إذ "لو كان للشعب

المغربي، في ذلك الحين نواب في البرلمان، لتعاقب سقوط الحكومات، دون أن يظفر المستعمرون بتوقيع تلك المعاهدة، في جلسة لا يعرف ما راج فيها غير جدران قصر فاس"(41).

يفرق الوزاني في مقاربته الشورى والديموقراطية، بين التعريف الدقيق لهذه الأخيرة، والتعريف العمومي، فيرى أن الشورى بعيدة أن تقاس بالديمقراطية، في حالة ما إذا فهمنا الديموقراطية في معناها السياسي الحديث المبني على حكم الشعب، وما يستلزم ذلك من انتخابات ومجالس، وأحزاب، ومعارضة، وتعاقب الحكومات. أما إذا أعطي للديموقراطية معنى أكثر عمومية، وحددها في إلزام الحكام بالسير بالرعية كمسؤولين يحققون العدل والإنصاف بين الجميع، ويظلون بعيدين عن الغطرسة، والنفوذ الشخصي، ففي هذه الحالة يرى الوزاني بأن الحكومة الإسلامية، وأن نظام الشورى هو "فعلا ديموقراطيا"(42).

هكذا يكون مفهوم الشورى، الذي وظفه الوزاني، اكثر شمولا، وعمومية من مفهوم الديموقراطية، بمعناها الغربي، حتى يمكنه استيعاب هذه الأخيرة. فعمومية الشورى وشموليتها، هي – في رأي الوزاني– من روح الإسلام ومبادئه التي تركت "للمسلمين مهمة تكوين حكومتهم على الطريقة الأكثر ملاءمة لمصالحهم، والأكثر استجابة لمتطلبات عصرهم"، والتي تقبل "تماما الأسلوب الديموقراطي الحديث"، وتجعل "المذهب الإسلامي، متفق مع أكثر النظريات تقدمية، التي نعرفها في ميدان الحكم الديموقراطي" (43).

أهداف متوخاة

بناء على هذا التأويل، تبنى الوزاني "النظام الديموقراطي، أصلح نظام لضمان سعادة حقة"(44)، وأيد "الأسلوب الديموقراطي الغربي"، من منطلق اعتبار موافقته "الإسلام موافقة تامة"(45). كما أيد –باسم حزبه– "إقامة حكومة ديموقراطية حديثة، مع دستور يهيؤه ممثلو الأمة الكفاة، ونظام برلماني، مماثل لما يجري به العمل في البلاد الديموقراطية"(46). ومن هذا التأييد حدد من بين أهداف حزب الشورى والاستقلال، هدف تحقيق المبادئ الديموقراطية، "لتكوين الشعب المغربي تكوينا جديدا يتلاءم وتطور العصر الحديث"(47)، ومن أجل "تركيز ديموقراطية سياسية واجتماعية بالمغرب"(48)، كما ربط بين الاستقلال والديموقراطية، فاعتبر أن "عمدة الاستقلال وضمانته هي الديموقراطية المرتكزة على الدستور، الذي يضمن للشعب حقوقه، وحرياته، وينظم علاقة الأمة والحكومة، ويحفظ للوطن عزته، وكرامته، ويصون سيادته واستقلاله"(49).

لقد كان الوزاني يرى أن الاستقلال لا يمكن أن يكون حقيقيا ولا في صالح الأمة جمعاء، إلا إذا قام على أساس الشورى والديموقراطية الحديثة، في دائرة ملكية، قوامها الدستور، وفصل السلطات

العامة، والحريات الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية، وغيرها مما تنص عليه جميع الدساتير العصرية، في الأمم الراقية(50).

وإذا كان الهدف القريب للوزاني، من التنظير للديموقراطية، والدعوة لها، هو تربية المغاربة على مبادئها، فإن الهدف البعيد -كما نظر له- هو أن يتيسر للشعب المغربي "عند تحرير البلاد، أن يسير دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة"(51). وللإشارة فإن الوزاني في تنظيره ودعوته للديموقراطية، لم يكن مستهينا بالأمر، فقد كان يقر بصعوبة هذا النوع من الكفاح، المتجلية في صعوبة تحرير المبدأ، والإيمان به، وفي صعوبة تحقيقه، وتجاوز "قوات الطغيان والرجعية"المناوئة له(52).

ويظهر من خطاب زعيم حزب الشورى والاستقلال حول الديموقراطية، طغيان التبشير بالديموقراطية السياسية، أكثر من أنواع الديموقراطية الأخرى، غير أن تأكيده في مقالاته وحواراته على الدعوة إلى الديموقراطية بجميع أنواعها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية(53)، وبعض التوضيحات التي أوردها بين الفينة والأخرى، تجعلنا نفهم منه أن الاهتمام الزائد بالديموقراطية السياسية، كان بمثابة مدخل، أو وسيلة في أفق ديموقراطية اقتصادية واجتماعية.

يقوم أساس الديمقراطية، -كما أكثر الوزاني من التنظير لها- على الحرية الفردية وفصل السلطات، التي هي أساس النظرية الليبرالية، وعلى الإيمان بدستورية القوانين، وبحقوق الإنسان، والحريات، والمشاركة في صنع القرارات، والمؤسسات التمثيلية، والانتخابات، والمعارضة... إلا أن دفاعه عن الجماعة، وسلطة الجماعة، وتأكيده على ضرورة تدخل الدولة، ومعاداته للصراعات المجتمعية الناجمة عن فوارق طبقية، جعله مشرئبا إلى ديموقراطية اجتماعية واقتصادية اعتبرها وسيلة للقضاء "على الفوارق بين الطبقات"، تلك الفروق التي ينشأ عنها -كما قال- التطاحن الذي يجزئ قوات الأمة الواحدة، ويضرب بعضها ببعض، ويفسح المجال أمام الاستغلال الأجنبي الذي يسهل عليه التسرب إلى الأمم المتناحرة، والذي يستغل تلك الفروق الاجتماعية والاقتصادية، لبسط سيطرته السياسية"(54).

وانسجاما مع الدعوة لهذا النوع من الديموقراطية، حدد الوزاني بعض ما تدعو إليه، ما سماها "المبادئ الديموقراطية الحقة"، في تحديد الملكيات، وتأميم المشاريع الكبرى، ونقلها من الأفراد إلى ملك الأمة. ولعل الهدف الذي توخاه، من مثل هذا الإجراء، كان هو سلب الأفراد أصحاب المشاريع الكبرى، وسيلة الضغط على الحكومات، واتقاء وقوع البرلمان تحت رحمة ذوي السلطات المالية(55). ولعل هذا الهدف يظهر كيف فكر الوزاني في أن تكون الديموقراطية الاجتماعية، والاقتصادية، حارسا للديموقراطية السياسية، وحافظا لها من أي انحراف.

وعلى العموم فقراءة فكر الوزاني حول الديموقراطية، تظهر تمكن الرجل من الفكر الأنواري، وفكر الثورة الفرنسية، ومن فكر منظري الليبرالية في القرن التاسع عشر، فقد ناهض الحكم المطلق،

ونظر للحكم البرلماني في معناه الذي يقصد ممثلي الأغلبية الذين تعاقدوا مع الشعب على إدارة شؤون الحكم، على غرار جون لوك. وحرص باستمرار على إبراز فائدة فصل السلطات، مقتفيا أثر مونتيسكيو، حيث حدد تلك الفائدة، في قدرة ذلك الفصل على تقويض دعائم الظلم والسيطرة، وترسيخ مبدإ "الأمة مصدر السلطات"، وإشاعة الحرية السياسية(56). كما بشر بدولة الشعب، من خلال التأكيد، على بناء ديموقراطية تضمن سيادة الشعب، دون تجزئة أو تنازل، مستفيدا من اجتهادات جان جاك روسو، وأظهر اهتماما متزايدا، بديموقراطية القرن الثامن عشر، كما تبنتها الثورة الفرنسية، وبديموقراطية القرن التاسع عشر، كما نظر لها جون ستيوارت ميل، وديبون وايط، وكما أكدت حق المواطن في المشاركة السياسية، ونظرت لحرية الفرد وسلطات الدولة، وناهضت مفهوم الإجماع.

لقد أظهر هذا المنحى، محمد بن الحسن الوزاني، رجلا جعل مهمته وطنية ديموقراطية في بلده، تحتم عليه المساهمة في تشكيل قوة وطنية ديموقراطية، من أجل المساهمة، في خلق مجتمع ديموقراطي في المستقبل، خال من سلطة الاستبداد، تعطى فيه الكلمة للإنسان المغربي الفاعل، والحر، وتحترم فيه إنسانيته وكرامته، وحقه في اختيار مصيره، وفي العيش الكريم. مجتمع تسوده سلطة الشعب في مختلف أبعاد حياته، ويضمن الوجود والفعل للمجتمع. لقد كانت الديموقراطية في خطاب زعيم حزب الشورى والاستقلال هدفا وغاية، إلا أنها كانت كذلك وسيلة، إن لم نقل أنه اعتبرها الوسيلة الوحيدة لحل الإشكاليات المطروحة، بالنسبة للفرد والمجتمع، في الراهن والمستقبل.

ولعل هذا التأكيد، وهذا الإسهاب في التنظير للحكم الديموقراطي، والتبشير به، كان وراء اتهام الوزاني وأنصاره بالميل إلى الجمهورية، لدرجة الوشاية بهم لدى السلطان، بإبلاغه، أن تركيزهم على الملكية الدستورية، لا يقصد سوى التقليص من سلطاته، ولدرجة استغلال التهمة للتشويش على الحزب، وتوجهه السياسي (57).

هوامش

1 – الوزاني محمد حسن: في سبيل الدستور !...الراي العام–عدد18–20 غشت 1947

2 – المصدر نفسه

3 – من حوار أجرته جريدة "البناء" مع الوزاني. انظر جريدة "البناء"، عدد 191–الثلاثاء 14 أبريل 1953

انظر إعادة نشر الحوار ب: الوزاني محمد حسن: تصريحات صحفية ج 1 ص ص 140–147

4 – الوزاني محمد حسن: في سبيل الدستور !...م س

5 – من حوار أجرته جريدة "البناء" مع الوزاني م س

6 – الوزاني محمد حسن: العرش وحقوق الشعب!.الراي العام –عدد 32– 29 يناير 1947

7– انظر: الوزاني عز العرب: حدثني والدي ص 39

8 – المرجع نفسه والصفحة نفسها

9 – نفسه ص 40–41

10 – الوزاني محمد حسن: استقلال وديمقراطية. الرأي العام -عدد 261-19 نونبر 1955

11 – يرد عبد الهادي بوطالب على من اتهموا حزب الشورى والاستقلال، بأنه آثر الشورى على الاستقلال، وبأنه كان لا يريد الاستقلال إلا بعد أن يقوم حكم ديموقراطي في المغرب، بقوله:"ولم نكن نفصل بين الكفاح لتحقيق هدفي الشورى والاستقلال، وإن تقدمت الشورى في الذكر في عنوان الحزب على الاستقلال، فالترتيب بينهما كان ذكريا لا غير. والواو كما يقول النحاة لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبا. والترتيب الذكري، كما يتحدث عنه علماء البلاغة لا يفيد أسبقية، ولا يوحي بأهمية. وما دام الإستقلال والشورى ارتبطا ارتباطا عضويا في تنظيرنا، فأيهما ذكر الأول، لم يكن الأهم أو الأسبق".

انظر: بوطالب عبد الهادي: ذكريات ... ج 2 ص 201

12 – من حوار مع جريدة "الدعوة" بتاريخ 19 ذو الحجة سنة 1371

انظر إعادة نشره بالوزاني محمد حسن:تصريحات صحفية ج 1 ص ص76-77

13 – الوزاني محمد حسن: في سبيل الدستور !...م س

14 – من حوار أجرته جريدة "البناء" مع الوزاني م س

15 – من حديث أدلى به الوزاني لوكالة" نابا" الألمانية، أذاعته في أوربا أمريكا الشمالية. عربته جريدة المعرفة -عدد 65-29 يونيو 1953

16 – من حوار أجرته جريدة المعرفة. انظر المعرفة-عدد 42-15 أبريل 1952

17 – الوزاني عز العرب: حدثني والدي ص 39

18 – الوزاني محمد حسن: في سبيل مغرب الغد. الرأي العام -عدد 262-29 أبريل 1955

19 – الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص 41-42

20 – بوطالب عبد الهادي: ذكريات ... ج 2 ص 200-201

21- المرجع نفسه ص 254

22 – يقصد بالشورى لغة، تغليب وجهات النظر لاختيار أفضلها، أي استقصاء التفكير الصائب، وإظهار الرأي السديد، وتقوم الشورى في المعنى الاصطلاحي على المفاوضة في الكلام لإظهار الحق، أي استخراج الصواب بعد النظر في الآراء. أما بالمعنى الشرعي أو الفقهي فتعني الشورى، استطلاع آراء الأمة المسلمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها لمعرفة الرأي الصواب أو الحق فيها، كما تعني استطلاع الرأي من ذوي الخبرة للوصول إلى الحق والصواب.

انظر: بركات: نظام الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي. ضمن كتاب: الحوراني هاني، وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي. عمان-مركز الأردن الجديد للدراسات- ص ص 39-55 ص 43

23 – انظر: الوزاني عز العرب: حدثني والدي ص33

24 – المرجع نفسه ص 35

25 – الوزاني محمد حسن: لماذا نطالب للشعب بالدستور؟ الرأي العام -عدد 12- 2 يوليوز 1947

26 – الوزاني محمد حسن: في سبيل الدستور. الراي العام-عدد 18- 20 غشت 1947

27 – الوزاني محمد حسن: لماذا نطالب للشعب بالدستور؟

28 – الوزاني عز العرب: حدثني والدي ص33

29 – الوزاني محمد حسن: "الرأي العام"

جريدة الرأي العام-عدد 1- 16 أبريل 1947

30 – الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص35

31 – المرجع نفسه ص 34

32 – نفسه والصفحة نفسها

33 – نفسه ص 35

34 – الوزاني محمد حسن: لماذا نطالب للشعب بالدستور؟ م س

35 – الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص33-35

36 – من مقابلة صحفية مع صحفي أمريكي يحمل اسم كارليل موركان بتاريخ 23 أبريل 1951

انظر المرجع نفسه ص 37

37 – نفسه ص 36

38 – نفسه ص 37

39 – نفسه ص 36

40 – انظر: الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص37-38

41 – المرجع نفسه ص 41

42 – من مقابلة صحفية مع صحفي أمريكي يحمل اسم كارليل موركان م س

43 – المقابلة الصحفية نفسها

44 – انظر: الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص40

45 – من مقابلة صحفية مع صحفي أمريكي يحمل اسم كارليل موركان م س

46 – المقابلة نفسها

47 – من تصريح أدلى به الوزاني لجريدة الرأي العام

انظر:جريدة الرأي العام-عدد 253-16 أكتوبر 1952

48 – من تصريح أدلى به الوزاني للجريدة الفرنسية Le Parisien Libéré بتاريخ 23 غشت 1946

انظر الوزاني محمد حسن: تصريحات صحفية ج 1 ص ص 7-11

49 – من تصريح أدلى به الوزاني لجريدة الرأي العام

انظر: جريدة الرأي العام-عدد 187-25 فبراير 1951

50 – الوزاني محمد حسن: استقلال وديموقراطية

51 – من تصريح أدلى به الوزاني لجريدة La Democratie

52 – انظر: الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص40

53 – انظر على سبيل المثال: الوزاني عز العرب: حدثني والدي م س ص39

54 – المرجع نفسه ص 40

55 – نفسه والصفحة نفسها

56 – الوزاني محمد حسن: الدستور والقضاء ج (2)

الرأي العام-عدد 122- 28 شتنبر 1949

57 – انظر بوطالب عبد الهادي: ذكريات ... ج 2 م س ص203